

إلزام شركة رد شيكات ب ٢٣ مليون درهم

قضت محكمة دبي الابتدائية مؤخراً بإلزام المجموعة (د.أ) برد خمسة شيكات بقيمة ٢٣ مليوناً و ٨١٢ ألف و ١٩٩ درهماً للمدعو (م.ف) صاحب الدعوى ، بعدما ادعت المجموعة بأنها وكيل إحدى شركات العقارات بدبي ، وباعت للمدعي أراضي ليست لها حق فيها وغير موكلة من مالكةا ببيعها.

وتعود التفاصيل إلى ١١ ديسمبر الماضي حين تقدم المدعي المجني عليه بدعوى قضائية ضد المجموعة يطالبهم برد خمسة شيكات بقيمة إجمالية قدرها ٢٣ مليون و ٨١٢ ألف و ١٩٩ درهما ، موضحاً في دعواه أن المجموعة شركة وسيطة تعمل في مجال بيع وشراء العقارات للغير ، وأنه تقدم بطلب شراء قطعة أرض منها باعتبارها المنفذة الرئيسية لمشروع إقامة فيلات على أرض مملوكة لشركة العقارات.

وبناء عليه سلم المجني عليه المجموعة خمسة شيكات كتمن لهذه الأرض، وطالبها عدة مرات برد الشيكات عند اكتشافه لعملية النصب بعد مراجعته لشركة العقارات ، والتي أبلغته بأنه ضحية نصب وأن الشركة لم توكل أي وسيط لبيع أراضي تابعة لها ، وقدم دفاع المدعي المحامي ع.م. كتاباً رسمياً من شركة العقارات يثبت فيه أنها لم تعين أي وكيل لبيع العقارات نيابة عنها ، وأن العقارات التي باعتها المجموعة على المدعي بالاحتيايل والنصب مباعه مسبقاً لشخص آخر مما يثبت قانوناً أن المالك الأصلي لم يجز البيع ، كما قدم صورة إنذار موجهة من موكله للمجموعة بفسخ الاتفاق ورد الشيكات .

إلا أن المجموعة رفضت رد الشيكات وساوتمه على دفع مليون درهم مقابل رد الشيكات وهددته بفتح بلاغ ضده بتهمة إعطاء شيكات بدون رصيد ، وبالفعل قامت المجموعة على الفور بفتح البلاغ وذكرت أن المدعي المجني عليه أعطى المجموعة شيكات بسوء نية ، وأنه لا يمتلك رصيماً يغطي المبلغ وحصلت على حكم ضده بسجنه ٣ سنوات .

وأسرع المجني عليه ودفاعه ع.م. بتقديم كافة المستندات التي تثبت بأنه كان ضحية عملية نصب محبكة ، واختصموا المجموعة ومديرها ومدير العمليات وتم فتح بلاغ ضدهم بتهمة الاحتيال.

وأوضح الدفاع أن مدير الشركة ذكر للمدعي بأن هذه الشيكات ستظل في عهدهم لحين الحصول على الموافقة النهائية على الأرض ، وتوقيع عقد البيع مع شركة العقارات التي لا تعلم أي شيء عن هذه الصفقة ، وتبين من خلال التحقيقات أن هدف المجموعة من هذه الصفقة هو ابتزاز المدعي والحصول منه على المبالغ المالية مقابل رد الشيكات ، وقدم الدفاع صوراً للشيكات وسندات إيصال من المجموعة تفيد باستلامها ، الأمر الذي دفع المحكمة الابتدائية بالحكم لصالح المدعي وإلزام المجموعة برد الشيكات .